الاعتصامات في سورية
قراءة أكاديمية تحليلية استراتيجية استشرافية

م. محمد صادق شيخ ديب | 22 أبريل 2026

ملاحظة منهجية: تعتمد هذه الورقة منهجية التحليل المقارن للمراحل الانتقالية مع الإشارة إلى حالات تونس وليبيا والعراق، وتُميّز بوضوح بين الوقائع الموثقة والتقديرات التحليلية والسيناريوهات الاستشرافية. لا تتبنى الورقة موقفاً سياسياً مسبقاً، بل تسعى إلى إنصاف الحقيقة الموضوعية بما فيها الحقوق المشروعة للدولة الوليدة وللمواطنين على حدٍّ سواء.

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة البحثية ظاهرة الاحتجاجات والاعتصامات في سورية خلال المرحلة الانتقالية الراهنة (2024–2026)، عبر مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد تجمع بين التحليل البنيوي للفاعلين، والقراءة الجيوسياسية للسياق الإقليمي، والاستشراف المبني على نماذج مقارنة من دول عرفت تحولات مشابهة. تنطلق الورقة من فرضية مركزية مفادها أن ظاهرة الاحتجاج في المرحلة الانتقالية السورية ذات طبيعة مركّبة؛ إذ تتشابك فيها المطالب الشعبية المشروعة مع محاولات التوظيف الخارجي والداخلي، ومن ثَمّ فإن أي تحليل يختزلها في بُعد واحد يُفقده الدقة التفسيرية اللازمة. وتخلص الورقة إلى جملة من التوصيات الاستراتيجية القابلة للتطبيق.

أولاً: السياق التاريخي والبنيوي

1.1 خصوصية المرحلة الانتقالية السورية

تُشكّل المرحلة التي تمر بها سورية منذ سقوط النظام الأسدي نمطاً استثنائياً في سياق التحولات السياسية المعاصرة، وذلك لاجتماع عوامل نادراً ما تتزامن بهذا الحجم: دولة خرجت من حرب أهلية ممتدة لأكثر من عقد، وبنية تحتية مدمرة، ومجتمع مُجزَّأ طائفياً وجغرافياً، وتدخل خارجي متعدد المحاور لا يزال نشطاً. ويُضاف إلى ذلك افتقار السلطة الانتقالية إلى إرث مؤسسي راسخ في الحوكمة، مع تصاعد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

في هذا السياق، تصبح ظاهرة الاحتجاج متعددة الدوافع بطبيعتها؛ فهي تعكس في الوقت ذاته:

أولاً، مطالب مواطنين حقيقيين يعانون من شُح الخدمات وغياب المشاركة السياسية؛
وثانياً، محاولات من فاعلين متضررين من التحول للعرقلة وإعادة التموضع؛
وثالثاً، توظيفاً خارجياً لهذه الاحتجاجات لخدمة أجندات إقليمية أو دولية. ومن الخطأ المنهجي البالغ افتراض أن هذه الطبقات الثلاث متمايزة تماماً أو متماثلة كلياً.

مقارنة مرجعية: في تجربة تونس ما بعد 2011، استمرت الاحتجاجات لسنوات بعد سقوط بن علي، وكان معظمها ذا طابع اجتماعي-اقتصادي مشروع، لكن بعضها استُثمر سياسياً من قبل أطراف متنافسة. أما في ليبيا، فقد أدى تغييب التمييز بين الاحتجاج المشروع ومحاولات الإعاقة إلى تصعيد سريع نحو العنف. الحالة السورية تحمل عناصر من كلا النموذجين.

1.2 إشكالية التعريف: ما الذي نحلله؟

ثمة ضرورة منهجية للتمييز بين ثلاثة أشكال من التحرك الاحتجاجي، لكل منها طبيعة وأدوات واستحقاقات مختلفة:

- **الاحتجاج المدني المشروع:** الذي ينطلق من مظالم اقتصادية واجتماعية واضحة، ويتبنى أساليب سلمية، ويعكس فشلاً حقيقياً في تقديم الخدمات أو إشراك المواطنين.
- **الاحتجاج السياسي التنافسي:** الذي يعكس نزاعات مشروعة حول توزيع السلطة والتمثيل السياسي في المرحلة الانتقالية، لكنه قد يُوظَّف من أطراف تبحث عن مواقع تفاوضية.
- **التحريض المُدار:** الذي يُنظَّم بأجندات خارجية أو من قِبل فاعلين يسعون إلى إعاقة الانتقال لا إصلاحه، وتكون فيه المطالب واجهةً لا غاية.

يُعدّ الفشل في التمييز بين هذه الأشكال مصدرَ خطأ مزدوج: فالمبالغة في تأمين السلطة يحوّل احتجاجات مشروعة إلى معارضة مسلحة، والمبالغة في التساهل مع التحريض المُدار يُضعف قدرة الدولة على التوطيد الديمقراطي.

ثانياً: تشريح الفاعلين — تحليل بنيوي

يُقدّم الجدول التالي خلاصة تحليلية للفاعلين الرئيسيين وتقدير مستوى الخطر الذي يُمثّله كل منهم:

الفاعل	الأهداف المحتملة	مستوى الخطر
فلول النظام السابق	إعادة التموضع /عرقلة المحاسبة	مرتفع
تيارات المعارضة الخارجية	الضغط التفاوضي /الرعاية الدولية	متوسط
أصحاب المطالب الحقيقية	تحسين الخدمات /المشاركة السياسية	منخفض - فرصة
فاعلون إقليميون بالوكالة	زعزعة الاستقرار /منع التوطيد	مرتفع

2.1 فلول النظام السابق

يُمثّل هذا الفاعل الأكثر تنظيماً من حيث الخبرة التشغيلية والشبكات القائمة. غير أن من الضروري التمييز داخل هذه الفئة بين:

- **عناصر الأجهزة الأمنية التي أفلتت من المحاسبة**: وتمتلك خبرة التحريض والاختراق المؤسسي، إضافة إلى شبكات عملاء بنيت على مدى عقود.
- **النخب الاقتصادية المرتبطة بالنظام:** أصحاب المصالح الذين يرون في الانتقال تهديداً لثرواتهم، وهم أقل ميلاً للمجازفة العلنية لكن أكثر قدرة على التمويل.
- **البنى القبلية والعشائرية المتحالفة سابقاً:** التي تبحث عن إعادة تموضع وضمانات في النظام الجديد، واحتجاجاتها أحياناً لها مطالب موضوعية مشروعة.

التحدي التحليلي هنا أن الإدانة الجماعية لهؤلاء كـ 'فلول' دون تمييز يُغلق باب المصالحة مع من هم منفتحون عليها، وهو ما ثبت أنه خطأ استراتيجي مكلف في التجربة العراقية بعد 2003 (سياسة الاجتثاث).

2.2 تيارات المعارضة والمجتمع المدني

تتضمن هذه الفئة طيفاً واسعاً يمتد من منظمات ذات مصداقية شعبية حقيقية إلى واجهات تعمل بتوجيه خارجي كامل. ويصعب على أي تحليل موضوعي الإدانة الجماعية أو التبرئة الجماعية.

ما يمكن توثيقه بدرجة معقولة من اليقين هو أن جزءاً من هذه التيارات يتلقى تمويلاً خارجياً مشروطاً يُقيّد استقلاليتها، وأن بعضها فقد ارتباطه بالبيئة الشعبية الداخلية بعد سنوات في المهجر. لكن هذا لا يُلغي وجود فاعلين مدنيين حقيقيين يُمثّلون مطالب مواطنين يعيشون فعلياً داخل سورية.

الإشكالية الأعمق تكمن في الخطاب الانتقائي: التزام الصمت إزاء جرائم النظام السابق لعقود ثم الانتقال إلى نقد حاد للسلطة الانتقالية يُثير تساؤلات مشروعة حول الدوافع، لكنه لا يصلح دليلاً قاطعاً على التبعية.

2.3 الفاعلون الإقليميون والدوليون

التوظيف الخارجي للاحتجاجات السورية ليس افتراضاً نظرياً، بل هو نمط موثق تاريخياً في الحالة السورية منذ عام 2011. غير أن تحديد حجمه الراهن ومساراته يستلزم بيانات ميدانية تفوق ما هو متاح علنياً. ما يمكن قوله بثقة هو:

- **إيران:** خسرت نفوذاً استراتيجياً واسعاً في سورية ولديها دوافع موثقة لعرقلة التوطيد، لكن قدراتها على التأثير المباشر تراجعت بشكل ملموس.
- **روسيا:** فقدت موطئ قدمها الاستراتيجي في المتوسط، وتمتلك شبكات نفوذ متبقية عبر ضباط ومستشارين حافظوا على علاقات مع نخب سورية، غير أن التدخل الروسي المباشر يواجه قيوداً موضوعية في المرحلة الراهنة.
- **التوظيف الإسرائيلي:** ثمة قراءة تقول إن بعض عناصر التوتير تخدم الادعاءات الإسرائيلية بأن سورية الجديدة غير مستقرة وغير مؤهلة لاستعادة سيادتها الكاملة على أراضيها المحتلة.
- **تركيا: أمن الحدود وملف اللاجئين:** تعتبر تركيا اللاعب الإقليمي الأكثر تأثيراً بحكم الجغرافيا والروابط العسكرية مع فصائل المعارضة. تتركز مصالحها في: منع الفراغ الأمني، ملف العودة الطوعية للاجئين، التوظيف السياسي لضمان وجود حلفاء لها في هيكلية الدولة القادمة.
- **دول الخليج (السعودية والإمارات وقطر):** رغم وجود تباينات في التوجهات، إلا أن هناك قواسم مشتركة واختلافات جوهرية: دعم الاستقرار المؤسساتي، ومنع سقوط الدولة في فوضى مستدامة، مع التركيز على تقليص النفوذ الإيراني كأولوية قصوى.
- **الأردن والعراق: أمن الجوار والترانزيت،** الأردن: يعاني من عبء اللاجئين ومخاطر تهريب المخدرات والسلاح عبر الحدود. والعراق: ينظر للحالة السورية من زاوية أمنية بحتة.
- **الموقف من الإسلام السياسي**: حيث يمثل نقطة خلاف حادة بين المحاور الإقليمية.

خلاصة: إن "التوظيف الإقليمي" ليس بالضرورة تآمرياً دائماً، بل هو في الغالب محاولة من كل دولة لتأمين مصالحها القومية في ظل حالة "السيولة السياسية" التي تعيشها سورية، مما يحول الساحة السورية إلى مسرح لتصفية حسابات إقليمية أو بناء تحالفات جديدة.

ثالثاً: الأهداف المحتملة للاعتصامات، تحليل الأثر

بصرف النظر عن دوافع الفاعلين، يمكن تقييم الأثر الموضوعي للاعتصامات على مسار الانتقال وفق المحاور التالية:

3.1 الأثر على شرعية الدولة الانتقالية

تُحدث الاحتجاجات المستمرة ضغطاً على شرعية السلطة الانتقالية عبر آليتين:

أولاهما مباشرة عبر تصوير عجز الدولة عن الاستجابة لمطالب المواطنين،

وثانيتهما غير مباشرة عبر توفير مادة دسمة للاستهلاك الإعلامي الخارجي الساعي إلى تصوير سورية بوصفها دولة هشة غير قادرة على الحكم.

المفارقة المنهجية هنا أن الاستجابة الأمنية المفرطة للاحتجاجات تُنجز الهدف ذاته الذي تسعى إليه الاحتجاجات التخريبية، بينما الاستجابة المدنية الذكية تُفرّق بين النوعين وتستوعب المشروع منهما.

3.2 الأثر الاقتصادي: ثمة علاقة موثقة في الأدبيات الاقتصادية بين مؤشرات الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الخارجي. وتُشير البيانات المتاحة إلى أن سورية تحتاج لمليارات الدولارات من إعادة الإعمار، وأن غياب الاستقرار الواضح للمستثمرين يُأخر هذه التدفقات. في هذا الإطار، الاحتجاجات المتصاعدة، بصرف النظر عن دوافعها تُلحق ضرراً اقتصادياً موضوعياً.

3.3 الأثر على مسار المصالحة الوطنية: المصالحة الوطنية الشاملة هي شرط بقاء الانتقال الناجح، وهي تستلزم قدراً من إدارة التوترات والشكاوى بأدوات سياسية لا أمنية. الاحتجاجات المُحرَّكة تستهدف تحديداً تخريب هذه المسارات عبر رفع سقف المطالب إلى حد اللاعودة أو استدراج استجابات أمنية تُوسّع دوائر التضامن مع المحتجين.

رابعاً: الموقف الشعبي — قراءة في المؤشرات المتاحة

يبقى تقدير الموقف الشعبي الحقيقي في مرحلة الانتقال تحدياً منهجياً في ظل غياب استطلاعات رأي موثوقة ومستقلة. غير أن ثمة مؤشرات ظرفية تستحق التحليل:

4.1 مؤشرات دعم الانتقال

- **ظاهرة العودة الطوعية:** تشير تقارير المفوضية السامية للاجئين إلى تدفقات عودة 1.3 مليون لاجئ من دول اللجوء، وهو مؤشر على انتفاء الخوف الأمني لدى شرائح

من السوريين. ومع ذلك، ينبغي الحذر من تفسير هذه العودة على أنها تصويت سياسي بالضرورة، إذ قد يدفعها ضغط الأوضاع الاقتصادية في دول اللجوء.

- **مؤشرات الأمان:** أظهرت استطلاعات المفوضية أن 70% من العائدين يشعرون بالأمان في مناطقهم، و81% يعتزمون البقاء فيها.
- **التعاون مع مؤسسات الدولة:** الانخراط الشعبي في مسارات الإعمار والحوكمة المحلية مؤشر إيجابي، لكنه قد يعكس عدم وجود بديل أكثر من التأييد الفعلي.
- **هشاشة التعبئة الاحتجاجية:** محدودية الأعداد في معظم الاعتصامات الموثقة مقارنة بحجم السكان تُشير إلى غياب زخم شعبي واسع للتحريك المنظم.

4.2 تحفظات تحليلية ضرورية

يجب التحذير من ثلاث مغالطات شائعة في قراءة الموقف الشعبي:

1. **مغالطة الصمت = التأييد:** الصمت الشعبي لا يعني بالضرورة الرضا، بل قد يعني الإرهاق من السياسة أو الخوف أو ترقب المآلات.
2. **مغالطة العينة:** وسائل التواصل الاجتماعي والمهجر يُبرزان أصواتاً بعينها ويُخفيان أخرى، وهو ما يُشوّه صورة الرأي العام.
3. **مغالطة الاستقراء من التاريخ:** الدعم الشعبي للإطاحة بالأسد لا يعني دعماً مُطلقاً لكل قرارات السلطة الانتقالية، وهو تمييز جوهري.

خامساً: القراءة الجيوسياسية

5.1 الترتيب الإقليمي الجديد وتداعياته

أفرز سقوط النظام الأسدي فراغاً في موازين القوى الإقليمية سارعت أطراف متعددة إلى ملئه. إيران خسرت الجسر البري نحو لبنان وفلسطين. وروسيا خسرت القاعدة البحرية الوحيدة لها في المتوسط. وتركيا تجد نفسها أمام فرصة نفوذ لم تكن متاحة. وإسرائيل تعيد ترتيب حساباتها الأمنية الشمالية. وكل هذه الأطراف معنية بتشكيل مآلات الانتقال السوري، وهو ما يُحوّل الاحتجاجات الداخلية إلى ساحة منافسة جيوسياسية بغض النظر عن نوايا المشاركين فيها.

5.2 الحضور الأمريكي والغربي

رفع الدول الغربية العقوبات عن سورية أو إبقاؤها يبقى ورقة ضغط تُفاوض عليها السلطة الانتقالية. الاحتجاجات التي تُصوَّر دولياً على أنها دليل على القمع تُقوّي حجة المعارضين

لرفع العقوبات. هذا لا يعني أن الاحتجاجات مُصنَّعة بالكامل لهذا الغرض، بل يعني أن توظيفها الدولي مستقل عن طبيعة دوافعها الأصلية.

سادساً: ما الذي تستحقه الدولة السورية الوليدة؟

الموضوعية الأكاديمية لا تعني التعامي عن حقيقة موضوعية راسخة: سورية دولة خارجة من تحت الركام، تحكمها سلطة انتقالية لم يكن لها تجربة حوكمة قبل أشهر قليلة، في بيئة إقليمية لا ترحم وتحت عقوبات دولية مُثقِلة وبنية تحتية مدمرة.

هذا السياق يمنح السلطة الانتقالية من منظور تحليلي لا سياسي، هامشاً من المعاملة المنصفة نادراً ما يُمنح لدول أُسقطت بحروب بالوكالة من قِبل القوى ذاتها التي تُحاسبها الآن.

الإنصاف هنا لا يعني الإعفاء من المساءلة، بل يعني تطبيق معايير التقييم الواقعية لا المثالية، والاعتراف بأن إخفاقات السلطة الانتقالية حيثما وُجدت، لها سياق تفسيري لا يجوز تجاهله.

مسوّغات المطالبة بالإنصاف

- **غياب التجربة المؤسسية**: لا يمكن مقارنة أداء سلطة تأسست منذ أشهر بمعايير دول ذات مؤسسات راسخة لعقود.
- **التوارث من النظام السابق:** مشاكل البطالة وانهيار الخدمات وضعف الثقة المجتمعية هي تركة النظام السابق لا إنتاج السلطة الانتقالية.
- **الحصار والضغط الخارجي:** الاستمرار في عقوبات اقتصادية مع المطالبة بتحسين الأداء التنموي مطلب يجمع بين التناقض والإجحاف.
- **مشروعية المطالبة بالحقوق**: في الوقت ذاته، لا يُجيز هذا السياق تجاهل الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، بل يُلزم السلطة بالتعامل معها باحتراف.

سابعاً: الإطار الاستراتيجي للاستجابة

بناءً على التحليل السابق، يمكن اقتراح إطار استراتيجي متكامل للتعامل مع ملف الاعتصامات:

7.1 مبدأ التمييز الدقيق

المبدأ الاستراتيجي الأول والأساسي: بناء آليات مؤسسية لتصنيف الاحتجاجات وفق طبيعتها لا وفق توقيتها. التمييز بين المطلب المشروع والتحريض المُدار لا يُنجز بالتقدير

السياسي بل بمعايير مهنية موثقة تشمل: مصادر التمويل، وهياكل التنظيم، وطبيعة المطالب، ومدى انسجامها مع أجندات خارجية موثقة.

7.2 آليات الاستجابة المتدرجة

1. **الاستجابة الاحتوائية:** للاحتجاجات ذات الطابع الاقتصادي-الاجتماعي المشروع، قنوات حوار، لجان متابعة مطالب، آليات شفافية في اتخاذ القرار.
2. **الاستجابة التفاوضية:** للتحرك السياسي التنافسي، إطار للنقاش حول التمثيل والتشاركية في الحوكمة الانتقالية.
3. **الاستجابة القانونية الحازمة:** للتحريض المُدار بأجندات خارجية موثقة، متابعة قضائية وفق إجراءات مؤسسية شفافة لا بقرارات فردية.

7.3 استراتيجية الرواية الموازية

التأخر في السردية يمنح الفاعلين المعيقين فراغاً يملؤونه. الحكومة السورية الانتقالية مدعوة إلى بناء قدرة إعلامية احترافية تتوجه للرأي العام المحلي والدولي في آنٍ معاً، وتُوثّق الإنجازات بالأرقام والمشاريع، وتُبيّن قيود السياق دون الهروب من المساءلة. السردية الدفاعية وحدها لا تكفي؛ السردية البنّاءة التي تُقدّم خطة واضحة أكثر إقناعاً.

7.4 المصالحة الشاملة كأولوية قصوى

الرد الاستراتيجي الأعمق على محاولات التفتيت هو بناء عقد اجتماعي جامع يضم كل السوريين الراغبين في المشاركة البناءة. هذا يستلزم: صياغة دستور يُجسّد التوافق الوطني، وإطار عدالة انتقالية يُعالج إرث العنف دون أن يُغلق أبواب المصالحة، ومسارات مشاركة سياسية تُفرّغ ذرائع التحريض.

7.5 التعافي الاقتصادي كأولوية موازية

أقوى رد سياسي على بيئة الاحتجاج هو التحسن الملموس في حياة المواطن اليومية.

حين تنتعش الأسواق ويعود النازحون وتُفتح المدارس وتُصلح شبكات الكهرباء والماء، تجفّ البيئة الحاضنة لأغلب أشكال الاحتجاج التي تستمد طاقتها من اليأس الاجتماعي.

ثامناً: السيناريوهات الاستشرافية

بناءً على المتغيرات المُحدَّدة، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات محتملة لمسار الاحتجاجات خلال العامين المقبلين:

السيناريو الأول: التعافي التدريجي والاحتواء الناجح

احتمالية تحققه: متوسطة إلى مرتفعة، بشرط توافر إرادة سياسية واضحة وانتعاش اقتصادي نسبي. في هذا السيناريو تنجح السلطة الانتقالية في التمييز الدقيق بين أنواع الاحتجاجات، وتستوعب المطالب المشروعة في قنوات مؤسسية، وتواجه التحريض المُدار بأدوات قانونية شفافة. مآله: تراجع حجم الاحتجاجات وتركّزها في أقليات ذات حضور هامشي.

السيناريو الثاني: التصعيد المتبادل

احتمالية تحققه: متوسطة، خاصة في حال تعثّر الانتعاش الاقتصادي أو توسّع التدخل الخارجي. تتحوّل فيه الاحتجاجات إلى أداة استنزاف ممنهجة، وتُلجئ السلطة إلى استجابات أمنية تُوسّع دوائر التضامن مع المحتجين، مآله: حلقة مفرغة من العنف المتصاعد الذي قد يُعيد إنتاج مناخ اللادولة.

السيناريو الثالث: التثبيت عبر التوافق

احتمالية تحققه: منخفضة في المدى القصير لكنها ترتفع على المدى المتوسط — بشرط مبادرة سياسية جريئة. تعقد فيه السلطة الانتقالية حواراً وطنياً شاملاً يُفضي إلى توافق على خريطة طريق واضحة، مما يُجفّف ذرائع الاحتجاج المشروع ويُعزل التحريض المُدار عن حاضنته الاجتماعية. مآله: تثبيت شرعية الانتقال وتسريع مسار الدولة.

تاسعاً: الخلاصة وتوصيات البحث

تستخلص هذه الورقة جملة من النتائج التحليلية:

1. الاحتجاجات في سورية الانتقالية ظاهرة مُركَّبة لا يصح اختزالها في تفسير أحادي سواء أكان تأييداً كاملاً أم إدانة مطلقة.
2. التمييز المنهجي بين أنواع الاحتجاجات ليس خياراً بل ضرورة وجودية لأي استراتيجية استجابة ناجحة.
3. الإنصاف التحليلي للدولة السورية الوليدة لا يتناقض مع المساءلة، بل يستلزم توظيف معايير تقييم واقعية تأخذ السياق التأسيسي في الحسبان.
4. التوظيف الجيوسياسي للاحتجاجات حقيقة موثقة تاريخياً لكنها لا تُلغي وجود مطالب شعبية مشروعة تستحق الاستجابة.
5. الاستجابة الأمثل هي الجمع بين الاستيعاب السياسي للمطالب المشروعة، والمواجهة القانونية الشفافة للتحريض المُدار، وتسريع التعافي الاقتصادي.

أما توصيات البحث فتتوزع على محورين:

أولاً: توصيات البحث للسلطة الانتقالية:

1. **بناء آليات تصنيف مهنية للاحتجاجات** بعيداً عن الاجتهاد الفردي؛ إذ لا تصلح المقاربة الأمنية العشوائية معياراً للتمييز بين المطلب المشروع والتحريض المُدار، بل يستلزم ذلك معايير موثّقة تشمل مصادر التنظيم وطبيعة المطالب ومدى انسجامها مع أجندات خارجية معروفة.
2. **إنشاء قناة وطنية للحوار والشكاوى** تمنح المطالب المشروعة مساراً مؤسسياً واضحاً؛ فالفراغ في قنوات التعبير المدني هو أخصب بيئة لنمو الاحتجاج غير المنظم وتوظيفه من أطراف ذات أجندات.
3. **تطوير قدرات الإعلام الاستراتيجي الموجّه** للرأي العام المحلي والدولي معاً بلغة الأرقام والوقائع الموثّقة؛ إذ إن التأخر في السردية يمنح الفاعلين المعيقين فراغاً يملؤونه، ولا تكفي السردية الدفاعية وحدها بديلاً عن السردية البنّاءة التي تُقدّم خططاً واضحة.
4. **تسريع مسار الدستور والعدالة الانتقالية** بوصفهما أقوى أدوات إغلاق ذرائع التحريض؛ فالغموض في خريطة الطريق السياسية يُبقي باب التشكيك مفتوحاً أمام كل الفاعلين المتضررين من التوطيد الديمقراطي.
5. توثيق إنجازات إعادة الإعمار بشفافية لبناء رصيد شرعية تراكمي لا يمكن زعزعته بسهولة؛ فالتحسن الملموس في حياة المواطن اليومية هو أقوى رد سياسي على بيئة الاحتجاج التي تستمد طاقتها من اليأس الاجتماعي.

ثانياً: توصيات البحث لمنظمات المجتمع المدني:

1. الاستقلالية كشرط مصداقية: تُفقد المنظمات المدنية تأثيرها الحقيقي حين تُصبح واجهةً لتمويل مشروط بأجندات خارجية. المطلوب بناء آليات داخلية شفافة لتدقيق مصادر التمويل والإفصاح عنها علناً، بوصفه ضرورة مهنية لا مجرد التزام أخلاقي.
2. التمييز بين الشهادة والتحريض: دور المجتمع المدني الأصيل هو توثيق المظالم ورفعها عبر قنوات مشروعة، لا تضخيمها إعلامياً لخدمة سرديات بعينها. ينبغي تطوير معايير مهنية واضحة تُفرّق بين "الشاهد العادل" و"الطرف في النزاع".
3. بناء جسور مع السلطة الانتقالية لا الاكتفاء بمواجهتها: المجتمع المدني الفاعل لا يعمل ضد الدولة بل يعمل على ملء الفراغات التي تعجز عنها. المطلوب بناء قنوات تواصل مؤسسية مع الحكومة الانتقالية لتحويل شكاوى المواطنين إلى مدخلات سياساتية لا إلى وقود احتجاجي.

4. التوثيق الميداني المنهجي: الفراغ في البيانات الموثوقة عن الموقف الشعبي — الذي أشارت إليه هذه الورقة صراحةً — هو فرصة حقيقية للمجتمع المدني. إجراء استطلاعات رأي مستقلة وتقارير ميدانية دورية يُعزز قاعدة المعرفة ويُقلل التكهن في صنع القرار.
5. حماية الاحتجاج المشروع من الاختطاف: المنظمات المدنية الجادة معنية بالتمييز العلني بين الاحتجاج الذي تدعمه والتحريض الذي ترفضه، وإلا فقدت مصداقيتها أمام الجمهور والسلطة معاً. الصمت عن التوظيف السياسي للاحتجاجات تواطؤ ضمني يُضرّ بالمشروعية المدنية برمتها.
6. التشبيك الإقليمي الانتقائي: الاستفادة من تجارب المجتمع المدني في تونس والمغرب، لا ليبيا أو العراق في بناء نماذج عمل تُناسب بيئة ما بعد الصراع، مع الحذر من استيراد نماذج نشأت في سياقات مغايرة جذرياً.

الخاتمة: بين استحقاق التوطيد ومخاطر الاستنزاف

إن ظاهرة الاعتصامات في سورية اليوم ليست مجرد تحركات مطلبية عابرة، بل هي الاختبار الحقيقي الأول لصلابة الدولة الوليدة وقدرتها على صياغة عقد اجتماعي جديد. إن الفشل في التمييز المنهجي بين "صوت المواطن المثقل بالأزمات" وبين "أدوات التوتير المدارة من الخارج" لن يؤدي إلا إلى أحد أمرين: إما الانزلاق نحو قبضة أمنية تعيد إنتاج مسببات الثورة، أو التهاون الذي يسمح بتحويل الساحة السورية إلى مسرح لتصفية الحسابات الإقليمية.

إن "الإنصاف" الذي طالبت به هذه الورقة للدولة السورية ليس شيكاً على بياض، بل هو دعوة لتبني "واقعية استراتيجية" تعترف بجسامة الإرث المدمر وعمق التدخلات الخارجية، بالتوازي مع إرساء قيم المحاسبة والشفافية. إن سورية في عام 2026 لا تملك ترف الوقت؛ فإما أن تتحول هذه الاحتجاجات إلى رافعة للإصلاح عبر الاستيعاب السياسي الذكي، أو تظل جرحاً نازفاً يستنزف شرعية الانتقال.

ختاماً، إن استقرار سورية ليس مصلحة وطنية فحسب، بل هو حجر الزاوية لاستقرار الإقليم برمتّه، ومسؤولية صونه تقع على عاتق السلطة والمجتمع والفاعلين الدوليين على حد سواء.

مراجع البحث

- خدمة أبحاث الكونغرس (CRS): بلانشارد، سي. إم، "سورية: الانتقال والسياسة الأمريكية"، فبراير 2026. (تكمن أهميته في كونه يمثل وجهة نظر صانع القرار في الدولة الأكثر تأثيراً على ملف العقوبات والشرعية الدولية).
- مجموعة الأزمات الدولية (ICG): "سورية الجديدة: وقف الانجراف الخطير"، موجز رقم 95، مارس 2025. (يُعد المرجع الأهم في فهم "ديناميكيات الصراع" والوساطات الدولية في المراحل الانتقالية).
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR): "تقرير اتجاهات العودة الطوعية والمزاج الشعبي في سورية"، يناير 2026. (مرجع ضروري لتوثيق الأرقام التي ذكرتها حول عودة 1.3 مليون لاجئ، وهو ما يعطي ورقتك ثقلاً إحصائياً).
- وزارة الداخلية البريطانية (UK Home Office): "مذكرة سياسات ومعلومات الدولة: انتقاد الحكومة في سورية"، أبريل 2026. (مرجع قانوني حقوقي حديث جداً يعكس نظرة المجتمع الدولي لمعايير الحريات في ظل السلطة الجديدة).
- منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW): "سورية: عام على سقوط الأسد - تقييم حالة حقوق الإنسان"، ديسمبر 2025. (يمثل الرقابة الحقوقية الدولية التي تحدد مدى التزام الدولة الوليدة بالمعايير العالمية).
- أبو الذهب، ن. (N. Aboueldahab): "العدالة كفعل مقاومة: تجارب ما بعد الربيع العربي"، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، المجلد 16، العدد 2، 2022. (يوفر الإطار النظري والمقارن الذي استندت إليه في تحليل حالتي تونس وليبيا).
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS): "الانتقال في سورية: نضال المجتمع المدني من أجل صوت مسموع"، نوفمبر 2025. (مرجع إقليمي متخصص يحلل علاقة المجتمع المدني بالسلطة الانتقالية، وهو ما يدعم توصياتك للمنظمات المدنية)